

## قرار :

مادة ١ - من السيد المهندس محمد الفاتح عمر مديرها للهيئة العامة لشئون المطابع وعضووا متدرباً المجلس إدارة براتب قدره ١٤٠٠ جنيه سنوياً.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ (٢٠ يناير ١٩٦٣).

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٢

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإنتاج الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ بانشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي،

## قرار :

مادة ١ - يرقى إلى الدرجة الثالثة كل الوقت السيد العلیب،

الأمين عبد الحميد بالإدارة الصحبية بمحافظة القاهرة كل الوقت.

مادة ٢ - على وزير الإدارة المحلية تنفيذ هذا القرار ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ (٢٠ يناير ١٩٦٣).

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له،

وعلى المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط

الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له،

وبناء على ما عرضه وزير الحرية،

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للإنتاج الزراعي من السادة:

وزير الزراعة ..... رئيساً

وكلاه وزارة الزراعة ..... وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية ..... وكيل وزارة الأشغال لشئون الري والصرف ..... الوكلاء المساعدون لوزارة الزراعة ..... مدير الهيئة العامة للإنتاج الزراعي ..... نشره،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ

صدر براسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ (٢٠ يناير ١٩٦٣).

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من العام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٢ مدربراسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر (١٢٨١) ١٩٦٢.

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يتصلها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧٨ لسنة ١٩٦١ وبناء على ما عرضه نائب رئيس الجمهورية المختص بشئون الأزهر - بناء على اقتراح شيخ الأزهر :

قرر :

مادة ١ - عين السيد عبد ماهر المراقب العام بجامعة حين شئش أميا عاما للجلس الأعلى للأزهر .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره即  
صدربراسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر (١٢٨١) ١٩٦٢.

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٢

تعيين مدربين عامين بوزارة الصناعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر باللائحة الأساسية للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التربية والتعليم ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم

وزارة التعليم العالي ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - يجوز بقرار من عميد الكلية أو المعهد العالي التابع لوزارة التعليم العالي ، تأجيل تحصيل الرسوم الدراسية المقرونة من الطلاب الذين يثبت البحث الاجتماعي عجزهم عن أدائها ، على أن يوقّعوا المعهد الذي تضمه الوزارة بقوتهم سدادها ، وذلك في حدود القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .

قرر :

مادة ٢ - يعاد الخدمة بالقوات المسلحة الضباط الأطباء المذكورين بعد فراقهم الأصلية التي كانوا بها قبل تعيينهم بوزارة الصحة وبالرتب العسكرية الموحدة فرين كل منهم اعتبارا من تاريخ ترقية أحدهم من نفس دفعهم إليها :

دكتور محمد رياض الجبالي ، مقدم

دكتور فتحي محمد بدوى ، مقدم

دكتور فوزى خليل السيد ، مقدم

دكتور نسيم آدم خليل ، رائد .

مادة ٣ - على وزيري الحربية والصحة تنفيذ هذا القرار وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدربراسة الجمهورية في ٢٥ ديسمبر (١٢٨١) ١٩٦٢.

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٢

بشأن تأجيل تحصيل الرسوم الدراسية المقرونة على بعض طلبة الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر باللائحة الأساسية للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التربية والتعليم ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم

وزارة التعليم العالي ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - يجوز بقرار من عميد الكلية أو المعهد العالي التابع لوزارة التعليم العالي ، تأجيل تحصيل الرسوم الدراسية المقرونة من الطلاب الذين يثبت البحث الاجتماعي عجزهم عن أدائها ، على أن يوقّعوا المعهد الذي تضمه الوزارة بقوتهم سدادها ، وذلك في حدود القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .